ان كنت بحيث تعقله لزم تعقله دايما لمقارنتها للعاقل دايما وان لم تكن امتنع تعقله
دايما لان تلك الصورة اذا لم تكن كما هي بحيث تعقله كان تعقله بحصول صورة اخرى مماثلة
لها وهو محال اذ لو حصل له صورة اخرى مماثلة لصورته كانت تلك مقارنة لمادته
اما على تقدير ان تكون العاقل جسما فظاهر واما على تقدير ان تكون جسمانيا لان
مقارن الحال مقارن للمحل لكن يمتنع ان يقارن مادة صورة اخرى لامتناع اجتماع
الصورتين المتماثلتين في مادة واحدة لاقتضاء الاثنينية بدون الامتياز
الموقوف على ما يكون ممتنعا ممتنع واللازم باطل لان كل عضو لنا من الاعضاء فانا لا نعقله
ولا نغفل عنه دايما بل حينا فحينا فالملزوم مثله ومدعى الخصم ان الصورة العقلية
عرض قايم بالعاقل فلا تماثل الجوهر وهو الصورة الاولى فلا يلزم اجتماع المثلين
على تقدير ان يكون تعقل ذلك العضو بصورة اخرى غير الحالة في مادته وايضا على
اي الصورة التي تعتبر بها ذلك العضو حالة في القوة العاقلة الحالة في العضو
على تقدير ان تكون العاقل جسمانيا والصورة الخارجية للعضو حالة في مادته و
لا دليل على امتناع مثل هذا الاجتماع وايضا يجوز ان لا يكفي حضور ما ولا يحتاج الى
حصول صورة اخرى بل يتوقف على شرط كالتوجه وغيره وذلك لان ادراك القوة
العاقلة تقوى على معقولات غير متناهية لانها تقدر على ادراك الاعداد و
الاشكال التي لا نهاية لها ولا شيء من القوى الجسمانية كذلك لما سنذكره في باب الحشر
ومع ان القوى الجسمانية لا تقوى على افعال غير متناهية واعترض عليه بان عدم
تناهي المعقولات ان عنيتم به ان العاقلة لا تنتهي الى معقول الا وهي تقوى على

على تعقل

يخرج على تعقل معقول آخر فالقوة الخيالية ايضا كذلك وان عنيتم به انها تستحضر
معقولات لا نهاية لها دفعة فهو ممنوع وايضا التعقل عبارة عن قبول النفس
الصورة العقلية وهذا انفعال لا فعل والانفعالات الغير المتناهية جايزة على
الجسمانيات كما في النفوس الفلكية المنطبعة وسيولي الاجسام العنصرية قبل
نعني به انها تقوى على تعقل معقولات لا نهاية لها دفعة واحدة على الاجمال والممنوع
منه توجه النفس نحو معقولات لا نهاية لها دفعة واحدة على التفصيل لا على الاجمال
قلت فلم قلت ان القوى الجسمانية لا تقوى على تعقلات غير متناهية لها بهذا التفسير
الخامس الادراكات الكلية ان حلت في جسم لا اختصت بمقدار وشكل ووضع نبعا
لمحلها فلا تكون صورا مجردة لا قابلة لها بالمشخصات والا كلية لا نها لا تطابق ما ليس له
ذلك الوضع والمقدار والشكل المعين فلا تكون معقولة الا على ذلك الواحد بعينه و
اعترض عليه بان كلية الصورة انطباقها على كل واحد من الاشخاص اذا اخذت
ماهيتها مجردة عن لواحقها الخارجية وتلك الصور بهذه الحيثية اقول لا يجوز ان
تكون كلية الصورة عبارة عن هذا المعنى والا يلزم ان تكون الصورة الخارجية
لزيد كلية فانها بهذه الحيثية موجودة عراة عن العوارض الخارجية و
لا يقدح ذلك في كليتها مما عرض لها بسبب المحل والا لكان ما يعرض لها بسبب المحل
قادحا في الكلية والبحث لا يترك الادراك فانا نقول في نفس زيد مثلا نفس
جزئية ويمتنع ان لا يحل فيها الصور الكلية والا يلزم من جزئية المحل جزئية الحال
فلا تكون كلية ولا مجردة اقول جزئية المحل اذا كان بحيث لا يستلزم لحوق العوارض